التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه افريقيا (التوجه الطاقوي انموذجاً)

م. ربا صاحب عبد
كلية الاعلام بجامعة بغداد

م. محمد قاسم هادي
كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين

لقد باتت الطاقة عاملا استراتيجيا يحدد الشراكات والمنافسات في العلاقات الدولية، وأصبح تأمينها يرتبط بالأمن القومي للدول المتنافسة لأنها تعد عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في كافة المجالات.

ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة بنحو (١,٦) % سنويا في المعدل ليصل إلى نحو(٣٢٥) مليون برميل يوميا من النفط عام ٢٠٣٠ ومن المتوقع أن يزود الوقود الاحفوري نحو(٨٠)% من مجموع الطاقة في العالم وسوف يظل النفط محتفظا بأكبر حصة في مزيج الطاقة العالمي اذ يزداد استهلاك الوقود السائل بمعدل (١,٤)% سنويا. وبرز العامل الاقتصادي بعد نهاية الحرب الباردة والتحول الذي اصاب النظام الدولي كعامل مهم وفاعل في العلاقات الدولية. اذ برزت قوى اقتصادية، أصبح لها الوزن الكبير في الساحة الدولية، و من أهمها الصين. فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته أيقض لديها طموحات للنفوذ العالمي، ومن ابرز توجهات الإستراتيجية الطاقوية الصينية نحو أفريقيا.

summary

The end of the Cold War is a turning point in international relations as a result of the international regime's need to have economic power, which is one of the most important factors for the emergence of the state as a power in the international arena. China is one of those countries that seek to acquire economic power and emerge as a world power. The economic perspective on the African continent.

Therefore, the global policy has recently witnessed the theme of China-China strategy towards Africa from the perspective of economic relations and trade in accordance with the objectives and determinants in Africa as well as the means to achieve the objectives. The continent of Africa is of great strategic importance to possess the economic fundamentals, In the direction of global policies towards it, China is one of those forces that make oil as its main target. Therefore, we try to analyze the nature and dimensions of the Chinese strategy in Africa in general, in addition to the growing Chinese influence in Africa and the opportunities available to him in return for the challenges facing the African continent

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية–الصين–افريقيا–الطاقة–التنافس

المقدمة

دراسة العلاقات الصينية الأفريقية بصورة تحليلة، نجد من الصعوبة تحديد تاريخ واحد مهم ومفصلي لتأطير هذه العلاقة تاريخيًا، بل نجد أنفسنا أمام أكثر من تاريخ أو حدث تاريخي مهم، فالصين الشيوعية التي تأسست في الأول من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٩ بوصفها أول بلد شيوعي في آسيا، كانت تُساير السياسة السوفياتية في إطار توازن القوة الأميركية، والأوضاع التي فرضتها الحرب الباردة، وبقيت علاقاتها الخارجية محدودة .وجاء مؤتمر باندونغ في إندونيسيا في عام ١٩٥٥ ، ليُمثّل علامة فارقة في علاقات الصين الخارجية، لا سيما مع البلدان النامية، اذ بدأت إمبراطورية الوسط في رسم طريق خاص بها في علاقاتها الخارجية، وبخاصة الأفريقية.

وبذلك تناولت الدراسة احد المواضيع الإستراتيجية، المثارة في السياسة العالمية في السنوات الأخيرة. وهي الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، التي أثارت جدلا واسعا، حول مغزى هذه العلاقات وأهداف الصين منها، و كذا الرهانات المترتبة عليها. خاصة في مجال النفط الأفريقي، الذي أضحى مستهدفا من طرف القوى الكبرى الغربية، و دخول الصين كفاعل جديد للمنافسة في هذا المجال، سيكون له تداعيات إستراتيجية، من منطق رغبة كل فاعل في التموقع الاستباقي في أفريقيا و ضمان التزود بالنفط.

اهمية الدراسة: يكتسب موضوع الدراسة أهميته من جوانب عدة، اهمها ماتشهدة البيئة الدولية من مستجدات وتحولات عالمية، اهمها تنامي قوة الصين, وتعاظم دورها فيما يخص المجال الاقتصادي وأنها تنتهج سياسة سلمية ناعمة لتطوير العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع القارة الأفريقية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى محاولة توضيح الاستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه افريقيا ومعرفة السمات العامة للاستراتيجية الصينية ازاء أفريقيا في المجال الاقتصادي والمجالات الاخرى. فضلاً عن التعرف على حقيقة النمو الصيني والدور الذي تؤديه في الساحة الدولية وفي القارة الأفريقية، كذلك التعرف على الفرص و التحديات التي تواجه الاستراتيجية الصينية ازاء أفريقيا.

مشكلة الدراسة: تنبثق اشكالية الدراسة من واقع العلاقات الدولية المعاصر وتفاعلاتها والاداء الاستراتيجي للقوى الدولية الصاعدة واهمها الصين التي بدات تفرض ارادتها ونفوذها الواسع والمؤثر، الأمر الذي انتج إشكالية امام القوى العالمية عامة والاستراتيجية الامريكية الشاملة خاصة في مدى قدرتها على ضبط الحراك الاستراتيجي للصعود الصيني، وتبعا لذلك، هل ستتمكن الاستراتيجية الصينية من المضي الى الامام باستراتيجية الصعود ام ستتكيف مع ارادة القوى المضادة لها؟. والى أي مدى تعد الصين أفريقيا منطقة اقتصادية طاقوية مهمة في توجهات السياسة الخارجية الصينية ؟.

فرضية الدراسة :انطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان تنامي قوة الصين وتعاظم دورها الاقتصادي يفرض عليها دور متميز في تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية ووفرة الموارد الطبيعية في أفريقيا عكست اهتمام الصين المميز بها. ومن هذه الفرضية تثار جملة من التساؤلات والتي سنحاول الاجابه عنها من اجل البرهنة على فرضية الدراسة، ومن اهم تلك التساؤلات ما ياتي:

- ماهي طبيعة التحولات في الاستراتيجية الصينية، وما اثر ذلك على التوجه الاستراتيجه تجاه افريقيا؟
- ماهو اثر الاستراتيجية الطاقوية الصينية في استراتيجيات القوى العالمية؟

مناهج الدراسة: لأجل اثبات الفرضية اعتمدت الدراسة على مناهج عدة منها المنهج التاريخي لسرد الوقائع التاريخية بصورة موضوعية ودقيقة، من أجل التوصل إلى حقائق ونتائج يمكن الدفاع عنها لارتباطها بفرضيات البحث، والمنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة أهم الصفات المميزة للاستراتيجية الصينية وتحليل العلاقات الصينية الافريقية ولمعرفة أبعاد و طبيعة توجه الاستراتيجية الصينية ازاء أفريقيا ببعدها الطاقوي.

هيكلية الدراسة : بغية اثبات صحة وفرضية الدراسة تم تقسيم الموضوع على اربعة مباحث جاء المبحث الأول ليبين طبيعة التوجه الاستراتيجي الصيني ازاء أفريقيا وذلك بمطلبين يبين الاول منهما طبيعة العلاقات بين الصين وقارة أفريقيا قبل الحرب الباردة، اما المطلب الثاني فيبين طبيعة العلاقات بعد الحرب الباردة .اما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان الاهداف الاستراتيجية للتوجه الصيني نحو أفريقيا ، فتناول المطلب الاول الاهداف السياسية، والمطلب الثاني الاهداف الاقتصادية اما المطلب الثالث فقد بين الاهداف الامنية والعسكرية. اما المبحث الثالث فقد بين عنوان الوسائل والادوات التي تتبعها الصين لتنفيذ استراتيجيتها في أفريقيا وقد تم تقسيمه على ثلاثة مطالب ، الاول وضح الاداة الاقتصادية ، والثاني فقد وضح الاداة العسكرية، اما الثالث فجاء موضحاً الاداة الدبلوماسية والثقافية. واخيرا المبحث الرابع الذي حمل عنوان الادراك الطاقوي الصيني للطاقة في افريقيا فقد تم تقسيمه على ثلاث مطالب ايضا، فجاء المطلب الاول مبينا مكامن القدرات النفطية الأفريقية، والمطلب الثاني فبين لنا اهمية النفط الأفريقي في السياسة الدولية، اما المطلب الاخير فقد الاستراتيجية الطاقوية الصينية تجاه افريقيا. فضلا عن المقدمة والخاتمة التي حملت لنا بعض الاستنتاجات .

المبحث الأول : توجهات الاستراتيجية الصينية ازاء أفريقيا .

ترجع العلاقات بين الصين والدول الأفريقية لأكثر من نصف قرن وان اختلفت توجهاتها، فخلال عقد الستينات وفي إطار أجواء الحرب الباردة ساندت الصين العديد من الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في أفريقيا ضمن

إطـــار نشر(سياســـتها الماويـــة)، ألا أن العلاقـــات شهدت نوعا مـــن الفتـــور امتـــدت مرحلتـــه منـــذ منتصف السبعينات وحـــتى نهايـــة القـــرن العشـــرين، ومع نهاية التسعينيات عـــادت العلاقـــات الصـــينية-الأفريقية للانتعاش من خـــلال المنتـــديات والزيـــارات التي قام بها الرئيس الصيني (هو جينتـــاو) والزيـــارات التي قام بها المسؤولين الصـــينيين الـــتي تلـــت زيـــارة الرئيس الصـــيني الـــتي أكـــدت علـــى التعـــاون في المجالات كافة وخاصة الاقتصادية منـــها، مـــن خـــلال التأكيـــد علـــى الشـــراكات الاســـتراتيجية الأمنيـــة وتقديم المساعدات والقروض من دون شـــروط الـــتي جعلت الدول الأفريقيـــة تطمـــئن في علاقاتهـــا مـــع الصين كحليف يمكـــن الاعتمـــاد عليـــه في مســـاعدة الدول الأفريقية في تحقيق بعض الأهـــداف الأفريقيـــة لاسيما التنمية. لـــذا ســـنتناول في هـــذا المبحـــث العلاقات الصينية ـــــ الأفريقيـــة القائمـــة علـــى اعتبارات إيديولوجية وكيفيـــة تحولهـــا الى علاقـــات قائمـــة علـــى اعتبـــارات اقتصـــادية ، اذ قســـم الى مطلبين وهي كالاتي:

المطلب الاول : العلاقات الصـــينية الأفريقيـــة قبل الحرب الباردة .

يرجع تأريخ العلاقات بـــين الطـــرفين الى عهـــد سلالة (مينغ) اذ كانت الصين ترسل بعثـــات بحريـــة من مئات القـــوارب الضـــخمة وآلاف التجـــار ، بلغـــت البحـــر الأحمـــر و الزنجبـــار ، و يقـــول المؤرخون أن سفن الصـــين تفوقـــت مـــن حيـــث الضخامة و المتانة على نظيرتها الأوروبيـــة و رغـــم ذلـــك لم تتوغـــل الصـــين في أفريقيـــا و بقيـــت في القرن الأفريقي[1] .

خلال الفترة مـــن(١٨٥٠ - ١٩٥٠)، اســـتطاع الصينيون التوغـــل في القـــارة الأفريقيـــة بصـــفتهم عاملون متخصين في تهيئة المناجم و العمـــل فيهـــا و مد سكة الحديد ، وبدات تتواجـــد في القـــارة أي أن الصين طوال ذلك قرن كانـــت تتعـــرف علـــى القـــارة الأفريقيـــة ، ومنـــذ نحـــو ١٩٥٠ بـــدأت العلاقة الجدية الرسمية لكونها أصـــبح ينظـــر إليهـــا كعلاقة مصيرية ضـــرورية بفضـــل تحكـــم الســـلطة الصينية في وضعها الداخلي مـــا أتـــاح لهـــا اعـــادة هيكلة وتتـــدرج في القـــوة و مـــن ثم إنطلقـــت في إنشاء علاقات متوسعة مع الخارج[2].

والعلاقات الصينية الأفريقية الجديـــة بـــدأت ضمن الدائرة الأوسع ، دائرة التقـــارب (الأفريقـــي –الأسيوي) ذلك التقـــارب الـــذي لجـــأت إليـــه شعوب القارتين لابـــراز ارادتهمـــا في التحـــرر مـــن خلال دعوات إلى مؤتمرات تقـــارب لاجـــل تقويـــة الموقع أو الحضـــور في المســـرح العـــالمي و هكـــذا انبثقت فكرة مـــؤتمر (بانـــدونغ) في عـــام ١٩٥٥ الذي جمع ٢٩ دولة ٦ دول مـــن أفريقيـــا و ٢٣ دولة من آسيا، و أكـــد المـــؤتمر علـــى " تشـــجيع المنفعة المتبادلة و الشراكة " ، كما انه أكـــد علـــى

---

1 See: Olivier mababia , la chine en afrique, paris :ellipses,2012,p8.

2 See:Adam mckeown,conceptualizing chinese diaporas1842to1949, journal of asian studies , vol58,n2,1999,p33

ميلاد العالم الثالث اذ أراد أن يقحم شعوب القارتين في أمر عملي ، و من هنا برز الموقف التاريخي للصين ففي حين أكد السوفيات على إعانة اقتصادية محضة فإن الصين آمنت بأهمية العامل الاقتصادي مع الوعي و العواطف المتجدرة في الأفارقة و من هنا ظهرت العلاقة الوطيدة للدولة الصينة مع القارة ،بعد أن كانت علاقة قارة مع قارة[٣] وان هذا الدور الذي تقوم به الصين لتحقيق أهداف تسعى اليها وهي تأمين مصادر الطاقة والثروات المعدنية التي تضمها القارة، من خلال عدة وسائل(سياسية واقتصادية وأمنية).

كما عملت الصين ومنذ العام ١٩٥٦على تدعيم العلاقات في جوانب متعددة منها سياسية، كموقف الصين مع مصر في قضية تأميم قناة السويس، وثقافية، تبادل البعثات الدراسية وكذلك اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية عام ١٩٥٨ واعتراف الجزائر بالصين بعد مصر، وهذا من شأنه شجع الصين على مزيد من الاقتراب الاستراتيجي الهادف الذي يوكد بان الصين و أفريقيا يتقاسمان نفس التجربة[٤]. ويعد الإدراك الاستراتيجي محدداً مهماً في السياسة الخارجية الصينية، كون الصين لم تدخل الساحة الدولية بوجه عام وتحصل على مقعدها الدائم بمجلس الأمن، الا عبر بوابة تصويت الدول النامية لصالحها وتحديدا الدول الأفريقية التي لعبت الدور الرئيس في قبول عضويتها بمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧١ بدلا من (تايوان)[٥]، كما ان التحرك الصيني داخل المنظمات الدولية يتم من خلال دعم الدول النامية والأفريقية وتصويتها بشكل خاص، ومن ثم فهي خط الدفاع الصيني الأول الذي يحمي مصالحها التجارية والسياسية داخل المنظمات الدولية، الأمر الذي عمق العلاقات السياسية بين الصين وأفريقيا، وان كانت سياسة الصين الاقتصادية اتسمت بالبراغماتية المبنية على تحقيق اكبر قدر من الربح، بسبب ارتفاع نسبة التضخم في إنتاجها المحلي وهي بحاجة مستمرة لإيجاد أسواق قادرة على استيعاب صادراتها التي تجاوزت التريليون دولار، فضلا عن زيادة سرعة التنمية الاقتصادية في الصين مما يزيد بدوره من الطلب المحلي على استيراد المواد الخام، ومن ثم فأن أفريقيا تمتلك مصادر طاقة ومواد خام اقل تكلفة من أي مكان أخر في العالم، مما جعلها تستثمر مليارات الدولارات في أفريقيا للبحث عن تلك الموارد الأولية لتغذية اقتصادها الصاعد، ويأتي النفط كمادة حيوية من اهم أولوياتها بعد ان احتلت الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مستورد للنفط الأفريقي وسط

---

[٣] عادل حسن محمد أحمد، العلاقات الصينية – الإفريقية ، الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، السودان ، ٢٠١٥، ص١٦.

[4] See: Olivier mababia , op cit , p23.

[٥] صفوت صبحي فانوس، الدور المرتقب للقوات الأمريكية في أفريقيا (افريكوم) الاثار الانعكاسات الخيارات، مركز العلوم السياسية، السودان، ٢٠٠٩، ص٣٦. ينظر على الرابط:

http://www.worldtimezone.com/time-africa24.php.

تزايد الطلب عليه بشكل ملموس لـدعم التوسـع في عملية التنمية داخل الصين[٦].

فالتحديث الداخلي يحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية الصينية، وهذه المكانة أرستها القيادة التي جاءت بعد ماوتسي تونج، التي كانت تحمل توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه الماوي[٧]، وإن كل ما في الصين من إصلاحات اقتصادية وانفتاح على الدول الغربية والقارة الافريقية يستند إلى التجربة الصينية الاقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني الأسبق (دينغ هسياو بنغ)[٨]، وأعلنت الصين إن الانفتاح على العالم الخارجي يُعدُّ من السياسات التي تتمسك بها الصين من دون تغيير، فضلاً عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسـة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح والتنمية الاقتصادية[٩].

وفي عام ١٩٨٩ عززت الصـين العلاقـة مـع أفريقيا التي لم تكن ترغب أن تضحي بالعلاقـة مـع الصين بمجرد النقـد الغـربي ، وفي سـنة ١٩٨٩ صرحت الدول الافريقية أن الصـين الشـعبية هـي الممثل الشرعي للشعب الصيني من ضـمنه تـايوان وهو هدية أخرى من أفريقيا بعد عدم النقـد ومـن ثم فإن العلاقات بدأت تتصاعد ايجابياً[١٠].

المطلب الثاني: العلاقـات الصـينية الأفريقيـة بعد الحرب الباردة .

مع بداية التسعينات عملـت الصـين علـى تأسيس علاقات تجاريـة متزايـدة و متطـورة ، اذ أن نصيب أفريقيا من الميـزان التجـاري الصـيني يبدو طفيفـا مـثلا (١.١٤)%سـنة ١٩٩٥ م ، ولكن هذا ليس هينا بالنسبة إلى أفريقيـا .لكونهـا في مراحل أولى من التنمية إن بـروز إرادة لتعزيـز العلاقة من قبل الـرئيس الصـيني (جـين زيمـين) الذي زار في مـايومن العـام ١٩٩٦ دول أفريقيـة مثل (كينيا، مصر، إثيوبيا، مالي، زمبـابوي) وبشـر من مؤتمر الوحدة الأفريقية بتعـاملات هائلـة تليـق بالصداقة الصينية الأفريقية وقـال" تقاسمنـا ماضـيا لا ينسـى ، واليـوم نعـيش حاضـرنا مشـرقا " والصـداقة الصـينية الأفريقيـة سـتزدهر بفضـل حكمة الشعبين والمستقبل لأن الصين أكـبر دولـة من اذ التنمية الإقتصادية مسـتعدة للتعـاون مـع أفريقيا أكبر قارة نامية لمواجهة القـرن ٢١ بثقـة" ،تلك الزيارة قننت العلاقة بالعمـل علـى إبقائهـا مستمرة تستند علـى التعـاون المتبـادل المسـتند لخمس قواعد هي[١١].

---

[٦] سداد مولود، العلاقات الصينية– الأفريقية في ضـوء ألازمـة الدوليـة، مركز الدراسات الدولية، أوراق دولية، جامعـة بغـداد، العـدد(١٧٩)، تموز ٢٠٠٩، ص١٢.

[٧] توماس كوترو وميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرون أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فريف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ١٩٩٥، ص ٨٤.

[٨] لستر ثارو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد، سلسلة كتب عالم المعرفة، بلا، ١٩٩٥، ص ١١٢.

[٩] عادل حسن محمد أحمد ، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان و الصين ، شركة مطابع السودان للعملة، السودان، ٢٠١٠، ص١٠.

[10] Development Aid A Glance Statistics by Region, UN, Edition 2011, p.2- 4.

[11] See: ـــــlan taylor , china's foriegn to wards africa in the 1990s, the journal of

١ ـــ علاقة أو صداقة ذات شفافية.

٢ ـــ تفاعل يقوم على المساواة , و إحترام نظام الحكم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٣ ـــ تنمية مشتركة تنائية المنفعة في معالجة القضايا العالمية .

٤ ـــ تشاور وشراكة في القرار.

٥ ـــ تطلع لبناء مستمر لعالم أفضل.

وفي منتصف التسعينيات أعلنت الصين نفسها قوة اقتصادية دولية صاعدة، مما انعكس إيجابا على علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا، ويقدر عدد العاملين الصينيين بالشركات الصينية في أفريقيا بصفة دائمة حوالي مليون ونصف شخص، مقابل (٢٣٥) الف أفريقي يعملون في الصين، وهذه الأخيرة تمثل الشريك الاقتصادي الأول لأفريقيا[١٢]، وتعد الصين اليوم العدو الحقيقي القادم او المارد الأصفر والمهدد لهيمنتها، ومما يزيد من هاجس القلق الأمريكي إزاء الصين انتقاد السياسة الصينية للسياسة الأمريكية من خلال تصريحات المسؤولين الصينيين، وكذلك نمو الاستثمارات الصينية في أفريقيا وتحقيق أرباح عالية وهو الأمر الذي يثير القلق الأمريكي في حالة تخفيض او إلغاء التعريفات المفروضة على الواردات الصينية من أفريقيا، وعليه نجد ان المزاحمة ستكون ملتهبة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مواقعهما داخل القارة، لاسيما وان التحرك الصيني جاء متزامنا مع التحرك الأمريكي بعد الحرب الباردة مباشرة[١٣].

كما زار رئيس الوزراءالصيني (لي بينغ) في سبتمبر ١٩٩٧ ثماني دول أفريقية والذي عد حجر الزاوية لتعزيز الشراكة الاقتصادية و التضامن عموما، ويبدو أن أفريقيا تشكل عاملا مهماً ضمن السياسة الصينية بما تملكه من مقومات اقتصادية وسياسية ضمن الإطار العالمي[١٤]. وإن توقيع الصين عدداً من إتفاقيات القروض التفضيلية والاستثمارات والمساعدات في مجالات مختلفة في أفريقيا فضلاً عن العقوبات الاقتصادية والخطر الذي تفرضه الدول الغربية على بعض دول القارة الأفريقية كل ذلك جعل القيادات تصوب اهتمامها نحو الصين بدلا من دول أوروبا والغرب عموما[١٥]، وهي بذلك تؤكد على ضرورة تعاون جنوب ـــــ جنوب، لتعزيز العلاقة وتنظيمها أنشئ في تشرين الأول ٢٠٠٠ منتدى التعاون الأفريقي الصيني شعار(الصداقة، السلام، التعاون، التنمية) في

---

modern african studies , vol36 ,n3, 1998, p462.

[١٢] عادل حسن محمد أحمد ،العلاقات الصينية – الافريقية ، مصدر سابق، ص٢٥ .

[١٣] خلود محمد خميس، السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الأفريقية، مركز الدراسات الدولية، الملف السياسي، العدد(٣٨)، جامعة بغداد، نيسان ٢٠٠٨، ص١٣-١٤.

[١٤] نقلا عن: كريس الدن، الصين في أفريقيا شريك ام منافس؟، ترجمة عثمان الجبالي المغلوثي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،لبنان، ٢٠٠٩، ص٣٢.

[١٥] هدى ميتكيس ، الصعود الصيني ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص١١-١٣.

بكين ضم ٤٤ دولة كأرضية تشاور و تعاون جنوب – جنوب[١٦].

ثم عقد المؤتمر الثاني في ٢٠٠٣ وأكد على تحسين الموارد البشرية بإعادة تأهيل نحو (١٠) ألاف أفريقي في قطاعات ومجالات عدة. وهذا الاهتمام الصيني دفع الحكومة الصينية في تشرين الأول ٢٠٠٦ إلى إصدار برنامج سياستها الأفريقية تحت عنوان(وثيقة سياسات الصين اتجاه أفريقيا) والتي جاء في مقدمتها "أن الصين تهدف إلى إعلان سياستها تجاه أفريقيا وإجراءات تحقيقها وتخطيط التعاون المستقبلي في مختلف المجالات بين الجانبين من اجل دفع العلاقات الصينية– الأفريقية إلى تطور مستقر طويل الأجل وتعاون المنافع المتبادلة إلى مستوى جديد باستمرار[١٧]. وقد وصل عدد الزيارات منذ عقد الستينات من القرن الماضي ولغاية ٢٠٠٧ إلى ما يزيد عن(٨٠٠) زيارة متبادلة بين الطرفين[١٨].

وفي ٢٠١٢ عقدت الدورة الخامسة لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي ، وقد أعطت هذه الدورة أهمية خاصة لتطوير العلاقات السياسية بين الجانبين والتأكيد على تدعيم الثقة السياسية المتبادلة والتوافق الإستراتيجي ودعم جهود الإتحاد الأفريقي، لتحقيق الأمن والسلام في ربوع القارة الأفريقية فضلاً عن تنسيق ودعم جهود المنظمات الإقليمية الأخرى في كافة المجالات[١٩]. كما وعقدت الدورة السادسة في كانون الأول ٢٠١٥ وهي تعكس المبادىء و الأهداف التي تقوم عليها الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإفريقيا ، وتتضمن أولويات تعزيز التعاون بينهما في مجالات مختلفة ، كما تعكس المواقف المشتركة إزاء القضايا الدولية ذات الإهتمام المشترك[٢٠].

وركزت قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي* ٢٠١٨ "فوكاك"على عدة أهداف هي الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين إلى مستويات أعلى وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما فضلا عن التعاون وضخ زخم قوي بتنمية

---

[16] See: Forum sur la coopération sino-africaine,plan d'action de pékin 2007-2009 ,novembre 200pp15.

[١٧] نقلا عن: د.خلود محمد خميس، السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الأفريقية، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[١٨] هاله خالد حميد، التوجهات العالمية للصين في القرن الحادي والعشرين(أفريقيا أنموذجا)،مركز الدراسات الدولية، الملف السياسي، عدد (٦٩)، جامعة بغداد، نيسان ٢٠١٠، ص١١.

[19] See: Forum sur la coopération sino-africaine,plan d'action de pékin 2007-2009 ,novembre 200pp15

[٢٠] أحمد رأفت ، سليمان العطيفي ، إنطلاق قمة منتدى التعاون الافريقي الصيني بجوهانسبورج ، في ٢٠١٧/٢/٣، على الرابط: https://www.vetogate.com/3457194

* ويعد هذا التعاون الصيني– الافريقي: ميكانيزم لبناء أجندة سياسية ،إقتصادية مشتركة لبناء شراكة جنوب– جنوب ، ذات نفع متبادل شامل في عالم التكتلات، وهو أيضا يؤكد على الصالح العام وتوضع ضمن خطة شاملة للقارة ولا تقتصر على طرف دون الاخر. للمزيد ينظر:

Chantal Dupasquier and Patrick N. African Trade Policy Centre (ATPC), foreign direct investment in Africa: performance challenges and responsibilities, Economic commission for Africa, osakwa, 2011, p. 55-56.

العلاقات الثنائية في الفترة المقبلة ، كما ترسم مسار تنمية العلاقات المستقبلية وبناء مجتمع أقوى ذى مستقبل مشترك بين الصين والدول الإفريقية وتحقيق تعاون متبادل النفع وتنمية مشتركة والتنسيق بين مبادرة الحزام والطريق وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ واستراتيجيات التنمية الخاصة بدول إفريقية، فضلا عن المزيد من التدابير الهادفة والفعالة فى تنظيم الموارد الطبيعية الإفريقية وحصص السكان وإمكانات السوق مع الاستثمارات والمعدات والتكنولوجيا الصينية حتى يصبح تعاونهم موجهًا للسوق بدلًا من أن تقوده الحكومة، إلى جانب التوسع بقدرة الإنتاج من تجارة السلع والقيام بالمزيد من الاستثمارات بدلًا من مشروعات يتم التعاقد عليها،وتعزز القمة التعاون الجنوبي الجنوبي وستسعى لتعاون جديد بين الدول النامية والحصول على دعم دولي قوي لجهودهم، فضلًا عن تأكيد الصين والقادة الأفارقة، خلال المنتدى، أهمية تعزيز الصداقة بينهما، ومناقشة خطط التعاون، ووضع خارطة طريق للمستقبل تعميق صداقتهم وتعاونهم لمواجهة التحديات العالمية سويا، بالإضافة إلى الدعوة لإقامة مجتمع أقوى بمصير مشترك بين الصين وإفريقيا[٢١].

ومما تقدم وجد الباحثان ان منتدى التعاون الصيني- الافريقي سيتطور مع الزمن بسبب الاسس المنطقية الإستراتيجية المتغيرة من جانب، وبسبب الظروف الجديدة التي تواجهها الصين مع توسع وتجذر ارتباطاتها بالقارة من جانب اخر فالتصريحات الصينية الرئيسية التي أعلنت فيها عن نواياها الحقيقية سرعان ما تحولت الى تطبيقات عملية على ارض الواقع في المجال الاقتصادي، وان هذه التطبيقات اخذت مدياتها المرجوة حتى بات من الممكن القول ان التجارب الاقتصادية والتعاونية التي قام بها الأفارقة والصينيون على الأرض، فسلوك آلاف رجال الأعمال الذين استقروا في القارة وسلوكيات المجتمعات الأفريقية التي يعيشون ويعملون فيها ستكون هامة بقدر الدبلوماسية والامتيازات المقدمة على مستوى الحكومات.

المبحث الثاني: الأهداف الاستراتيجية للتوجه الصيني ازاء أفريقيا .

هناك مجموعة من الاهداف الاستراتيجية للتوجه الصيني نحو القارة الأفريقية والتي يمكن التعرف عليها من خلال الاتي:

المطلب الاول: الاهداف السياسية :

تتميز العلاقات الصينية-الأفريقية السياسية بأن لها جذور تاريخية ،الركيزة الأساسية لهذه العلاقة بدات منذ خمسينيات القرن الماضي بدعم الصين لحركات التحرر الافريقية ،منطلقةمن الأيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية. وقد ادى تطور العلاقة بين الجانبين

[٢١] سحر ابراهيم ، اهداف قمة " الصين ـــ افريقيا، صحيفة البوابة نيوز،في ٣١/ اغسطس/٢٠١٨ ، على الرابط:
https://www.alb awabhnews.com/3259170

الصيني والافريقي الى تحقيق نجاح كبير في التصويت لصالح انظمام الصين الى منظمة الامم المتحدة بدلاً من تايوان عام ١٩٧١ ، وهو ما اكده الرئيس الصيني (ماوتسي تونغ) بقوله "لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الأفريقية "[٢٢].

وكان للتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي مع بداية تسعينيات القرن الماضي ، وانتقال الصين في سياستها الخارجية من الارتكاز على الايدلوجيا الى سياسة اكثر برغماتية تستند الى تحقيق المنفعة المتبادلة الاثر الكبير في تحول علاقاتها بدول القارة الافريقية، اذعبرت كلمات الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) في شباط/فبراير ١٩٩٩ عن السياسة الصينية الجديدة بالقول "إننا نحبذ أن تتوصل أفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، إن الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الأفريقية، بشأن استكشاف واختيار النظام السياسي، وأسلوب التنمية الذي يتلاءم مع ظروفها الوطنية"[٢٣].و كان العنصر الأيديولوجي الوحيد الذي ظل قائماً في علاقات الصين بدول القارة، هو مبدأ "صين واحدة"[٢٤].

وتنطلق الصين في تفاعلاتها الدولية من رؤية مفادها ان التعددية القطبية وزيادة تعونها مع افريقيا سيساعد على تحقيق وحماية مصالح الدول النامية، وتشكيل نظام عالمي جديد ، لذك فانها تعد نفسها الدولة النامية التي تواجه الدول الصناعية الكبرى في مختلف المحافل الدولية ولاسيما في المفاوضات الخاصة بإزالة القيود التجارية المفروضة على سلع الدول النامية من قبل الدول الغنية في اطارمنظمة التجارة الدولية [٢٥]. وبدأ الطرفان الصيني والأفريقي بتبادل الزيارات الرسمية على المستويات المختلفة، إذ قام أربعة مسؤولين صينيين هم الرئيس (هو جينتاو) ونائبه (زينج فوا جونج) ورئيس البرلمان (دو يانج جوه)، و(هيوانج جو) نائب رئيس الوزراء، بزيارة أفريقيا في أوقات مختلفة من عام ٢٠٠٤، وذلك حرصاً من الجانب الصيني على تعزيز الوجود الصيني في أفريقيا ودفع جهود التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات. وفى النصف الأول من عام ٢٠٠٥، قام نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية ووزير الدفاع ووزير الخارجية بزيارات رسمية لنحو عشر دول أفريقية لتحقيق الغرض نفسه، كما استقبلت الصين خلال المدة من بداية عام ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠٠٥، ثلاثة عشر رئيساً ونائبي رئيس وخمسة رؤساء وزراء، وتسعة مبعوثين من رؤساء الدول، وأربعة عشر وزير خارجية من الدول الأفريقية، والذين قاموا بإجراء مباحثات

[٢٢] طارق عادل الشيخ ، الصين وافريقيا والتطلع الى القرن ٢١، السياسة الدولية، العدد ١٣٨، اكتوبر، ١٩٩٩، ص١٩٦.

[٢٣] طارق عادل الشيخ، الصين وتجدد سياستها الافريقية، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، أبريل، ٢٠٠٤، ص ١٥٣.

[٢٤] مراد ابراهيم الدسوقي، مستقبل التوجهات الإستراتيجية الدفاعية للصين، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٤، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٤٢.

[٢٥] شمامة خير الدين، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن ٢١، دار قرطبة، الجزائر، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٦.

مع الصين فيما يخص تعزيز العلاقات الثنائية وسبل تنفيذ أنشطة إعلان أديس أبابا[٢٦].

وطالبت الصين بتعديل اتفاقيات دولية عدة أهمها اتفاقية "الملكية الفكرية" التي مازالت نقطة خلاف بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة والصين من جهة كونها مرتبطة بأبعاد أخرى اذ يعول الأمريكيين على حقوق الملكية الفكرية والتراخيص لتعويض عجزهم التجاري ازاء الصين، في الوقت الذي ترى فيه الصين أن هذه الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية تجسد قانون الأقوى، وتعتمد الصين في ذلك على عدد اصوات دول افريقيا في التصويت لصالحها[٢٧].

كما وتعد الدول الأفريقية ضرورة جيوسياسية للصين التي تسعى لعزل (تايوان)عبر تطبيق سياسة (صين واحدة) وتعديل كفة التوازن الاستراتيجي لصالحها مقابل الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية ولا سيَّما في ما يخص حقوق الإنسان، وعليه فقد اهتمت الصين برفع مستويات تعاونها بين سكان الجنوب، وتشكيل مجموعة (بريكس) التي تطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسة، بهدف خلق نظام يضم الجميع، ويحقق العدالة والمساواة[٢٨].

المطلب الثاني: الاهداف الاقتصادية .

أ – الأسواق الأفريقية

أصبح المحور الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا بشكل خاص محور الاهتمام الصيني للتوجه للقارة، اذ استندت العلاقات الصينية–الأفريقية بالأساس الى العامل الاقتصادي، اذ اصبحت الصين منذ العام ٢٠١٠ الشريك التجاري الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية للقارة الافريقية، بحجم التبادل التجاري الذي وصل الى نحو ٤٩,١٩٨ مليار بنسبة نمو٣,١٩% سنة ٢٠١٢، وبلغت قيمة الصادرات من الصين نحو افريقيا ٣١,٨٥ مليار دولار، بنسبة١٦% نمو سنوي، والواردات بين الطرفين شكلت ٧١,١١٣ مليار دولار مانسبته ٤,٢١%[٢٩].

وقد احتلت الصين المركز التجاري الاول في الشراكة مع افريقيا عام ٢٠١٣ بحجم تبادل تجاري وصل الى (٢٠٠) مليار عام ٢٠١٤ ، متجاوزاً حجمه مع الولايات المتحدة الامريكية بضعفين للعام ٢٠١٣ ، وتشجيعا للصادرات الافريقية الغت الصين الرسوم الكمركية لـ (٣٠) دولة افريقية لها علاقات دبلوماسية جيدة معها[٣٠].

---

[٢٦] محمد الرميحي، العرب وتقدم الصين، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، السنة الثانية، العدد(١٦)، الكويت، آذار ٢٠٠٦، ص٧.

[٢٧] علي حسين باكير، التنافس الجيو – استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة :دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، الانعكاسات ، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠١٠ ، ص ١١٤.

[٢٨] شمامة خير الدين، مصدر سبق ذكره ،ص ١٨٨.

[٢٩] محمد مطاع ، استراتيجية الامن القومي الامريكي ٢٠١٥ ، المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية ، العدد ، ١٥ ، تموز ، ٢٠١٥ ، ص١٣ .

[30] See: Catherine Gegout, «Le Retrait de l'Europe et la montée en puissance de la

ب ـــ الثروات الطبيعية

يعد التزود بالثروات الطبيعية ولاسيما الطاقة من أهم أهداف التوجه الصيني نحو افريقيا، اذ أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم سنة ٢٠١٣ ومن المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة في استيراد النفط خلال السنوات القادمة[٣١]، اذ تستورد ما يقارب ثلث حاجاتها النفط من أفريقيا، وفي العام عام ٢٠٠٧ اشترت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية نسبة ٤٥ %من حقل نفط وغاز نيجيريا، وأيضاً ٣٥ %من ترخيصها للاستكشاف في دلتا النيجر فضلاً عن استثماراتها بأنغوليا [٣٢].

وقد بلغ العجز النفطي الصيني مقدار (٣) مليون برميل عام ٢٠٠٥ قياسا بما تنتجه من النفط والذي بلغ ٣،٧ مليون برميل ، وما تستهلكه ٦،٧ مليون برميل، لذلك وجب عليها تعويض النقص من خارج حدودها ، وتشير بعض التقديرات الى زيادة في الاستهلاك اليومي للنفط عام ٢٠٣٠ الى ١٥،٧ مليون برميل يومياً، وارتفاع اعتمادها على المصادر الخارجية بنسبة ٤٥ % من حاجتها اليومية ، لذا تحاول الصين شأنها في ذلك شأن الدول الاخرى البحث عن مصادر طاقة جديدة لتأمين حاجاتها، لذلك حرصت على استخدام طرق واساليب متنوعة بغية السيطرة على النفط في أفريقيا، فقد ازدادت صادرات افريقيا النفطية إلى الصين من ١٠ %سنة ٢٠٠٧ إلى ١٤ % سنة٢٠١١[٣٣]. وتزايدت واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام، باستثناء الحديد، بقدر أكبر من زيادة وارداتها من بقية أنحاء العالم، فقد سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات(الكوبالت، والتنتاليم) التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب، و(الفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والألماس، والزنك) مع حكومات كل من الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال، ومصر، والجزائر، وتشاد، وإثيوبيا . وقدرت قيمة هذه العقود بنحو ٢٩ مليار دولار، بتمويل من بنك التنمية الصيني، ولهذا هناك من يجادل أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي وأفريقيا الوسطى،

Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes» en l'Union européenne et le nouveléquilibre des puissances, ***Politique Européenne***, no. 39, (2013), pp. 44-75.

[٣١] سمير قط، الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص والتهديدات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٤ ، ص ٤٣.

[٣٢] سعد حقي توفيق ، التنافس الدولي وضمان امن الطاقة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤٣، بغداد ٢٠١١ ، ص٢٥.

[٣٣] مارتين جاك، حينما تحكم الصين العالم :نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة، فاطمة نصر ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٣٦٩.

جاء في سياق التنافس مع الصين، التي أصبحت تخترق مناطق نفوذها بهذه القارة[٣٤].

المطلب الثالث: الأهداف العسكرية .

دأبت الصين على تأكيد مشاركتها الفاعلة في جهود تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية من خلال علاقات التعاون العسكري مع أفريقيا بوصفها أحدى أهم مرتكزات السياسة الصينية في أفريقيا، لاسيما في مجالات تبادل التكنولوجيا العسكرية، والتدريب العسكري، والمساعدات العسكرية، إذ يقوم الموقف الصيني على أن التعاون مع أفريقيا في هذه المجالات يزيد من قدرة الدول الأفريقية في مجالات حفظ الأمن والاستقرار، فضلا عن تنشيط التعاون الصيني- الأفريقي في مجال تبادل المعلومات الإستخبارية واستكشاف طرق ووسائل أكثر فاعلية لتوثيق العلاقات في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة وتهريب المخدرات والجرائم الاقتصادية المتعددة الجنسية[٣٥]. فضلا عن حرص الصين على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية، سعياً منها للمشاركة الفعالة في تسوية الصراعات وحل المشكلات المعقدة في أفريقيا[٣٦]. وربط الصين الجانب الأمني بالجانب الاقتصادي تجاه أفريقيا، حيث حاولت الصين احتواء القارة بكل ثقلها السكاني مستغلة وضعها اقتصاديا وحاجتها الى المساعدات والقروض للتنمية والتطوير واحتواء القضايا الامنية المهمة لها، لاسيما قضية (تايوان*) من خلال كسب تأييد الدول الأفريقية في المحافل الدولية بسيادة الصين على تايوان[٣٧].

وللقارة الافريقية ابعاد امنية وعسكرية في علاقاتها مع مختلف القوى الدولية ، هذه الابعاد بدات بالتنامي طردياً مع توجهات الصين ازاء افريقيا

---

[٣٤] رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية، المنطلقات والابعاد ، السياسة الدولية، العدد ١٧٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ، ص ١٣٥.

[٣٥] منى حسين عبيد، التكتلات الاقليمية الأفريقية وافاقها المستقبلية، مركز الدراسات الدولية، الملف السياسي، جامعة بغداد، العدد(٧٧)، ايار ٢٠١٠، ص١٠.

[٣٦] حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية- الأفريقية شراكة أم هيمنة؟، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٧، ص٢٥.

* تايوان هي جزيرة تقع في بحر الصين بشرق آسيا وتشكل الجزيرة ٩٩% من أراضي جمهورية تايوان. كانت تايوان جزءا من الصين حتى عام ١٨٩٥ حيث ضمت إلى الإمبراطورية اليابانية حسب معاهدة (شيمونوسيكي) التي انهت الحرب اليابانية-الصينية الأولى. وبعد أن هزمت اليابان في الحرب العالمية الثانية تنازلت عن الجزيرة لصالح الصين عام ١٩٤٥. وبعد ٤ سنوات انتهت الحرب الأهلية الصينية (١٩٢٧-١٩٤٩) بسقوط جميع الأراضي التي يسيطر عيها رئيس الحكومة الوطنية (شيانج كاي شيك) لصالح الشوعيين فنقل (شيانج كاي شيك) حكومته إلى تايوان التي اطلق عليه اسم "جمهورية الصين" بالرغم من أن حدود سيطرته لا تتعدى جزيرة تايوان. وظلت علاقات الصين وتايوان معقدة حيث تطالب كل منهما بالسيادة على عموم أراضي بلاد الصين، ولا تعترف أي منهما بالأخرى. وبالرغم من وجود علاقات اقتصادية بين الجمهوريتين الا ان حكومة جمهورية الصين الشعبية تقاطع أية دولة تعترف بجمهورية (تايوان). لذلك تفضل أغلبية دول العالم تبادل بعثات اقتصادية مع تايوان بدلا من بعثات ديبلوماسية رسمية. وحتى السبعينات مثلت تايوان الصين في أغلبية المنظمات الدولية إذ فضلت الولايات المتحدة الاعتراف بها بدلا من الاعتراف بالجمهورية الشعبية. لكن هذا تغير في أوائل السبعينات، اذ قررت الولايات المتحدة الاعتراف بالجمهورية الشعبية وتسحين العلاقات معها. نتيجة لذلك، في ١٩٧١ تم إبعاد تايوان من هيئة الأمم المتحدة حيث حلت جمهورية الصين الشعبية محلها، لتكون تايوان اليوم عضوا في بعض المنظمات الدولية مثل اللجنة الأولمبية الدولية ومنظمة التجارة العالمية تحت اسم "تايبيه الصينية" من دون الإشارة إليها كدولة مستقلة. انظر موسوعة وكيبيديا الحرة، جزيرة تايوان، على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/twain

[٣٧] محمد إبراهيم فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مكتبة بسام للنشر ، الموصل ١٩٨٠، ص٩٥.

،لاسيما بعد حالات عدم الاستقرار التي شهدتها مختلف دول القارة وطريقة التعامل الصيني مع تلك الاحداث للحفاظ على مصالحها[٣٨]. بالمقابل عملت القوى الغربية على اصدار قرارات دولية تتبنى شرعنة مبدأ عسكرة القارة الافريقية كخطوة استباقية منها من أجل الحفاظ على مصالحها واهدافها الاقتصادية بحسب ما اكده تصريح " آلان جوبيه" وزير خارجية فرنسا الأسبق في حوار مع صحيفة لوباريسيان في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١١ "أن تكلفة العمليات العسكرية بليبيا وصلت إلى مليون يورو" [٣٩].

وتعد الصين اكثر اعضاء مجلس الامن الدولي مساهمة في بعثات المنظمة الدولية اذ ارسلت ما مايقارب(٢٠٠٠) عسكري الى مختلف الدول الافريقية مثل ليبيا، ودارفور، وجنوب السودان، كما قامت بارسال مئات الجنود إلى مالي، كما قامت بلعب دور الوسيط في مباحثات جنوب السودان للفترة (٢٠١١ـــــ٢٠١٣) تلك الاحداث شكلت ستراتيجية صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة من أجل حماية مصالحها، ولاسيما إذا علمنا أنها تستورد نحو٨٢ % من انتاج النفط في جنوب السودان، و٧٠ % من إنتاج شمال السودان [٤٠]. كما أن الأحداث التي شهدتها ليبيا منحت الصين فرصة استراتيجية لإستعراض امكانيات وقدرات الصين العسكرية، فقد نفذت عمليات انقاذ سواء بسفنها التجارية أو طائراتها الامر الذي عد رسالة تبعثها الصين إلى المنطقة والعالم عن امكاناتها العسكرية[٤١] .

المبحث الثالث: أدوات الصين الاستراتيجية ازاء أفريقيا .

مثلت العلاقات الاقتصادية بين الصين والقارة الافريقية اسلوباً خاصاً مغاير لتلك العلاقات مع مختلف القوى الدولية ، اذ تستورد الصين الطاقة الافريقية وتصدرمختلف البضائع والسلع التي تمتاز برخص الاسعار ومناسبتها للفرد الافريقي ، خاصة وان هناك تفاهمات ستراتيجية في سياساتهما الا وهي كالاتي:

المطلب الاول: ألأدوات الأقتصادي

ان سياسة المساعدات الصينية تمثل أحدى آليات التغلغل الاقتصادي الصين وان سبب أهمية القارة الأفريقية في حسابات الصين واستراتيجياتها العالمية، كون القارة تزود الصين بأكثر من (٣١)% من احتياجاتها النفطية[٤٢]، ومن المرجح

[٣٨] حسن مصدق، وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٢، ص ١١٤.

[39] See: Larry Hanauer and Lyle J. Morris, *Chines Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy* (Santa Monica, CA: RAND Corporation 2014),p. 84.

[٤٠] حسن مصدق، مصدر سبق ذكره ، ١١٥.

[٤١] مصطفى شفيق علام ، عسكرة الشراكة ، لماذا تبنى الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة ، ٢٠١٦ ،على الرابط :

http://www.futurecenter.ae

[٤٢] هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ٢٠١٢، ص٩٨.

ان يزداد التوسع في هذا الاتجاه من خلال شراء حصص كبيرة في منطقة دلتا نيجيريا[٤٣]. كما ان العنصر الحاسم في توسيع وجود الصين في أفريقيا كان دوما استخدام المساعدات الخارجية لتوطيد الروابط مع الحكومات كوسيلة لتامين موارد جديدة وكسب الحلفاء الدبلوماسية، فأفريقيا تحظى بأكبر نسبة من المساعدات الإنمائية المقدمة من الصين وتقدر بنحو (٤٤)% او ما يعادل (١,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٢ وكانت الصين شريكا مساعدا ثابتا لأفريقيا[٤٤]. ومما شجع الافارقة قبول المساعدات الصينية هي انها دون شروط سياسية ولا تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية لتلك المساعدات، أي انها تقدم بغض النظر عن طبيعة أنظمة الحكم في تلك البلدان ديمقراطية ام دكتاتورية، اذ ترفض الصين كما اسلفنا ربط مساعداتها الاقتصادية لدول القارة بمدى التزامها بمبادئ حقوق الإنسان او الديمقراطية على نحو ما تفعله الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، وهذا لاقى ترحيبا لدى الأوساط السياسية الأفريقية للتوجه نحو الصين، ففي الخمسين عاما الماضية نفذت الصين أكثر من(٨٠٠) مشروع مساعدة اقتصادية في أفريقيا[٤٥]. وتعتمد الاستراتيجية الصينة في القارة الافريقية على الممكنات الاستراتيجية الاتية[٤٦]:

١) التأكيد على ان الصين تمثل نمطا مختلفا ومستقلا عن القوى الكبرى الأخرى في المحيط الدولي، من خلال التركيز على انها دول نامية تتفهم احتياجات الدول الأفريقية في المحافل التجارية الدولية.

٢) التركيز في منح المساعدات الى الدول الأفريقية التي تحكمها أنظمة سياسية غير مرغوب بها غربيا مثل أنغولا وليبيريا وزيمبابوي.

٣) التأكد على ان الهدف من تلك المساعدات هو تحقيق التنمية والتطور لبلدان القارة الأفريقية وصولا الى تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة.

شهدت الفترة مابين (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) تضاعف تجارة الصين الخارجية مع افريقيا بنحو ثلاث مرات نتيجة التحول في الاستيراد الافريقي من الصين بعد ان كانت طيلة فترة سبعينيات القرن الماضي تستورد من اليابان ، وكوريا الجنوبية، اما الاستثمارات الصينية في القارة فقد وصلت إلى (١٣٥) مليون دولار عام ٢٠٠٣ ثم إلى(٧٥٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ ثم بلغت (٩٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٥، ليصل بعد ذلك إلى(٤,٦) مليار دولار مع بداية عام ٢٠٠٦

[٤٣] كريس الدن، الصين في أفريقيا شريك ام منافس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤

[٤٤] أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد، (٦٣)، ابوظبي ٢٠٠٧، ص ١٦.

[٤٥] أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مصدر سبق ذكرة، ص١٧.

[٤٦] تامر ابراهيم كامل، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢١٦.

حتى وصل في نهاية العام نفسه الى (١١,٧) مليون دولار[٤٧].

وأطلقت الصين مبادرة (طريق الحرير)* في عام ٢٠١٣، تحت اسم (حزام واحد، طريق واحد)، والذي يراد منه إحداث ربط سككي بين الصين وأوروبا، من أجل تسهيل المبادلات التجارية بين العملاق الآسيوي وأوروبا، اذ شمل هذا المشروع طرق التجارة البرية والبحرية، التي ضمت بلدان أفريقيا ، وتعد مبادرة (الحزام والطريق) أكبر ممر اقتصادي مقترح في العالم، اذ يشمل حوالي(٦٥ دولة) من بداية جنوب المحيط الهادئ ومرورًا بآسيا وانتهاءً بأفريقيا وأوروبا. وترمي المبادرة إلى ربط الصين بأوروبا من خلال الموانئ والطرق السريعة وشبكات الاتصالات وخطوط السكك الحديدية على مسارين، اذ يمتد (الحزام الاقتصادي ل(طريق الحرير) من غرب الصين إلى أوروبا عبر وسط آسيا، في حين يربط الطريق(طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) بين الصين وأوروبا عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي والبحر الأحمر[٤٨]. كما موضح في خارطة (١).

وعلى وفق للتقديرات الأولية، من المتوقع أن تحقق المشاريع الصينية التي تم الانتهاء منها بالفعل بموجب هذه الخطة، نحو ٣٠ ألف كيلومتر من الطرق السريعة، و٨٥ مليون طن سنوياً من القدرة التشغيلية للميناء المحلي، وتوليد حوالي ٢٠٠٠٠ ميجاوات من الطاقة، فضلاً عن خلق نحو ٩٠٠،٠٠٠ فرصة عمل محلية[٤٩].

خارطة (١) مبادرة الحزام والطريق

المصدر :نقلاً عن: مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ :

arabic.hktdc.com www.

[47] See: Jean-Christophe, servant." la chine à l›assaut du marché africain " le monde diplomatique, mai 2005.pp254.

*طريق الحرير: طرحت مبادرة الحزام والطريق في اواخر عام ٢٠١٣ واثارت تفاعلا واسعا من جانب عدد كبير من الدول الواقعة على مسار المبادرة، بشقيها البري والبحري، والوثيقة الاساسية الصادرة عن الحكومة الصينية بشان المبادرة، والصادرة في ١٢ مايو ٢٠١٧، عن" اللجنة الوطنية للتنمية والاصلاح "، "والادارة الوطنية للطاقة"، والمعنونة "رؤية وخطط البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وهي اقرب للرؤية الاستراتيجية الصينية للتعامل مع مجموعة التحولات، والتحديات ، والفرص التي يواجها الاقتصاد الصيني والدولة الصينية في المرحلة الراهنة والدقيقة في تطور النظام الاقتصادي العالمي، وظاهرة العولمة الاقتصادية، وتطور موازين القوى. ما يميز هذه الرؤية هنا انها تقوم على مزج دقيق بين النطاق الخارجي للحركة الصينية، والاطار الداخلي، والتوظيف الدقيق للمجال الخارجي بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. للمزيد عن مبادرة الحزام والطريق ينظر:

محمد فايز فرحات، الحزام والطريق..هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي، مجلة السياسية الدولية، عدد خاص تحولات استراتيجية، على خريطة السياسة الدولية طرق الحرير، العدد٢٤١، ٢٠١٨، ص٥.

[48] Wang Jisi, Marching westwards, The Rebalancing of Chinas Geostrategy, Global Times ,17 -11 2012.

[٤٩] عبد العزيز الدوسري ، اثر تراجع اسعار النفط على امن الطاقة الصيني ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، المنامة، ٢٠١٥، ص٣٧.

وفي عام ٢٠١٧، ارتفعت تجارة الصين مع أفريقيا بنسبة ١٤٪ على أساس سنوي، لتصل إلى ١٧٠ مليار دولار أمريكي، واستمرت وتيرة النمو السريع حتى النصف الأول من عام٢٠١٨، اذ قفز حجم التجارة إلى ١٦% أي ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار[٥٠]، خلال الست شهور الأولى، في حين ارتفعت استثمارات الصين في أفريقيا بأكثر من ١٠٠ مرة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٧، وأضحت الصين، في أقل من عشرين عاماً، أول شريك اقتصادي للقارة الأفريقية[٥١].

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية .

ان الدول بفضل قوتها العسكرية تتمكن من حماية مصالحها الأقتصادي، أي أن الأداة العسكرية لدولة ما تنزع القوة الصلبة الاخرى سواء كانت عسكرية او اقتصادية عن اعاقة مسيرة عمل الأداة الاقتصادية لتلك الدولة ،وتحافظ على مكتسباتها ، بالفعل فإن الصين ومن منطلق المحافظة على الامن والاستقرار في القارة، وهو امر ضروري لحفظ وحماية مصالحها، , تساهم في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وكداعم للمنظمات الأفريقية الاقليمية في هذا المجال، فنجد ان الصين قد شاركت بقوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا منذ ١٩٩٠ فوصل ما شاركت به الصين الى حدود ١٢ عملية، وفيما يتعلق بأفريقيا فإبتداءا من ٢٠٠٧ قدمت الصين اكثر من ١٨٠٠ من الجنود والمراقبين العسكريين والمدنيين ورجال الشرطة للمشاركة في عملية السلام، وفي ٢٠١١ كان حضورها في القارة ضمن القبعات الزرق ب٥٨٤ فردا في ليبيريا، و ٨٠٤ فردا في السودان و ٢٣٤ فردا في الكونغو الديمقراطية[٥٢].

فضلا عن ان الصين تبيع الاسلحة وتساهم بالتدريب والتكوين العسكري والمساعدة التقنية وتعقد اتفاقيات عسكرية مع كل ذلك من اجل مساعدة دول القارة على حفظ الاستقرار واستعادته، وهو امر ضروري لرعاية مصالح الطرفين، فلقد قدم الصين التدريب العسكري لعدة دول أفريقية منها السودان وغينيا الاستوائية ونيجيريا والكامرون، كما قامت بإرسال وفد متخصص في الاجهزة العسكرية الثقيلة الى تلك البلاد، كما تقدم الصين الاسلحة والتدريبات العسكرية الى دول أفريقية اخرى في اغلب الاحيان اثناء اوقات النزاعات، فنجد أن الصادرات الصينية من الاسلحة الى أفريقيا

---

[٥٠] يحيى اليحياوي ، الصين في افريقيا بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧، ص ٤ .على الرابط: www.studies.aljazeera.net

[51] Xinhua,Editor, ying, Backgrounder Economic corridors under Belt and Road Initiative," www.xinhua.net, 9 May 2017.

[52] Jean raphael Champnier , l'empreinte chinoise en afrique http//wwwdialprd FR/dial-publications/stateco/PDF/ 100/100/17 PDF.

تشكل نسبها ١٠% بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ من مجمل ما تشتريه القارة من السلاح[٥٣].

ومن الملاحظ ان الصين هنا في موقع استفزاز وتهديد من قوى الغرب التي لديها دواع عديدة بما فيها التنافس على الحيز الاقتصادي ، للدخول في نزاع مع القوة الصلبة الصينية، كونها تمتلك قوة عسكرية ضخمة، لذلك عملت الصين على الاهتمام بتطوير تقنياتها التكنلوجية، الامر الذي تدل عليه ١٠ تجارب نووية، لكن امام ذلك الاستفزاز والتهديد يتعين عليها امتلاك قوة ثالثة هي (القوة الذكية) ، تقيها من التسرع في التورط في سلوك باهظ التكاليف على كل المستويا، و يبدو انها تمتلك تلك القوة التي حفظتها من التورط في أي نزاع عسكري[٥٤].

المطلب الثالث: الأدوات الدبلوماسية والثقافية.

تلعب الادوات الدبلوماسية والثقافية دوراً هاماً في العلاقات بين الطرفين اذ تنطلق الصين من مبدأ اساسي في سياستها الخارجية وهو تحقيق التضامن والتعاون مع الدول النامية الامر الذي اكدته الزيارات المتعددة بدءاً من زيارة الرئيس الصيني الاسبق (جيانغ زيمين) سنة ١٩٩٦ في اطار التاسيس لمتندى التعاون الصيني الأفريقي وزيارة الرئيس (هو جينتاو) الذي اشار الى وجوب الحفاظ على الصداقة التقليدية وتعزيز العلاقات الثنائية [٥٥] .

وفي اطار تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وجدت الصين وجوب الوقوف الى جانب قضايا الدول الأفريقية، وتدعم مطالبهم ومقترحاتهم، مستخدمة مجموعة من الادوات الدبلوماسية منها "الدبلوماسية الصحية" اذ تاسيس علاقة بين فرق الاطباء الصينيين، والسكان الأفريقيين وذلك عن طريق الدعم الحكومي الصيني او من خلال الرعاية الصينية للبرنامج الطبية والصحية وقد ادت هذه الاستراتيجية لامتنان العديد من الزعماء الأفريقيين المهتمين بتحقيق مصلحة شعوبهم [٥٦]

وعليه نجد بان الصين اعتمدت على الادوات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية، بحسب ما جاء بوثيقة" منتدى التعاون الصيني الأفريقي " التي اكدت ان الصين مستمرة بتنفيذ اتفاقية التعاون الثقافي والبرامج المتعلقة بها، وعليه وقعت عدة اتفاقات وتبادلات ثقافية بين الطرفين فضلاً عن اتفاقيات في الثقافة والفنون والرياضة، وتشجيع الهيئات والمنظمات الشعبية على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي باشكال متنوعة حسب حاجات التبادل الثقافي والسوق لكلا الطرفين. فقد قامت الصين بانشاء

---

[٥٣] علوان نعيم امين، الحرب على اسيا من المياه الدافئة الى المحيط الهادئ، دار ابعاد، بيروت، ٢٠١٥، ٦٧.

[٥٤] حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية– الأفريقية شراكة أم هيمنة، كراسات إستراتيجية، العدد١٧٢، السنة ١٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٧، ص٢٠

[55] See: Mark O'neil, De la couronne à la republique populaire , "le monde diplomatique" , juillet 2007.p67.

[٥٦] حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية– الأفريقية شراكة أم هيمنة، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥.

عددا من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الأفريقية ومنها معهد غرب اسيا، والدراسات الأفريقية التابع للاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ومركز الدراسات الأفريقية "بيكنج" ومعهد الدراسات الأفريقية.

المبحث الرابع: الادراك الصيني للطاقة في افريقيا

لقد باتت الطاقة عاملا استراتيجيا يحدد الشراكات والمنافسات في العلاقات الاستراتيجية الدولية، وأصبح تأمينها يرتبط بالأمن القومي للدول المتنافسة لأنها تعد عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في كافة المجالات. لاسيما بعد التطورات التي شهدها العالم منذ الثورة الصناعية الى يومنا هذا. اذ تسعى الدول الكبرى الى السيطرة على اماكن وجود الطاقة في العالم لضمان استمرار اقدمها وتطورها في مختلف المجالات. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة بنحو (١,٦) سنويا في المعدل ليصل إلى نحو(٣٢٥) مليون برميل يوميا من النفط عام ٢٠٣٠ ومن المتوقع أن يزود الوقود الاحفوري نحو(٨٠)% من مجموع الطاقة في العالم وسوف يظل النفط محتفظا بأكبر حصة في مزيج الطاقة العالمي اذ يزداد استهلاك الوقود السائل بمعدل (١,٤)% سنويا[٥٧].

المطلب الاول: مكامن القدرات النفطية الأفريقية

أخذ النفط الأفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي، اذ أخذ الجدل السياسي يدور حول استراتيجيات إدارة النفط الأفريقي الذي أصبح على أولوية أجندة القوى الكبرى في العالم لاسيما بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ م، وان الدول الصناعية الكبرى تسعى نحو التنويع في مصادر الإمدادات النفطية، ساعد على ذلك الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط، وارتفاع أسعار النفط، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تأتيان في مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكًا للطاقة النفطية، لهذا نجد أنهما من أشد الدول اهتمامًا بالنفط الأفريقي، مما يوسع من دوائر الاضطراب السياسي في هذه القارة، ولهذا بدأت الدول الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع البلدان الأفريقية النفطية[٥٨].

هذا وتحتل القارة الأفريقية موقعًا مهمًّا في خريطة النفط العالمية،اذ بلغ معدل تزايد إنتاج القارة في النفط من ٣٦% مقابل ١٦% لباقي القارات ، بزيادة في الإنتاج اليومي للقارة تقدر بتسع ملايين برميل يوميًّا في عام ٢٠٠٦ م، في حين بلغ الاستهلاك الأفريقي ٣ ملايين برميل يوميًّا، على وفق تقرير اللجنة الأفريقية للطاقة

[٥٧] ريتشارد فيربوخن، العلاقة بين مستقبل الطلب وإمكانات العرض: المشهد حتى عام ٢٠٣٠ في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٨، ص٥٨.

[٥٨] وليم إنغداهل، قرن من الحروب خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو– أمريكية والنظام الدولي الجديد، ترجمة، محمد زكريا، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٣٨١.

(أفراك) وبلغت نسبة الإنتاج الأفريقي إلى الإنتاج العالمي ١٢%عام ٢٠٠٨ م،و٣٠% عام ٢٠١٠ [٥٩]. ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب أفريقيا، وتأتي نيجيريا في مقدمتها، إذ بلغ إنتاجها ٣ ملايين برميل يوميًّا عام ٢٠٠٨ كما تبلغ الاحتياطيات النفطية ٢.٣٥ مليار برميل، كما نجحت نيجيريا إلى رفع مخزونها الذي بلغ (43,660,) مليار برميل عام ٢٠١٩ م، ونجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطاتها النفطية إلى (1,100,) مليار برميل، عام ٢٠١٩ م[٦٠].

اما الكاميرون فان حجم احياطها النفطي بلغ ٨٥ مليون برميل، والانتاج حوالي ٨٣ ألف برميل يوميًّا، في حين تنتج زامبيا ١٢٠ ألف برميل يوميًّا، ومدغشقر ٩٠ ألف برميل يومياً، وموريتانيا فانها تعد من الدول الواعدة في انتاجها الذ يتوقع له ان يصل حوالي ٨٥ ألف برميل يوميًّا، وتُقدر احتياطاتها بمليار برميل ، وبلغ حجم الانتاج اليومي من النفط في أنجولا (٢) برميل بنهاية عام ٢٠١٨ و الاحتياطي فيها ب ٢٥ مليار برميل[٦١]، وحققت الجابون نجاحاً في زيادة الاحياطات النفطية بنسبة تصل الى"٢.٥" مليار برميل، و بلغ انتاجها اليومي منه ٢٣٠ ألف برميل. و ليبيا والجزائر، الواقعتين في شمال افريقيا كان لهما نصيب من المشاركة في انتاج النفط افريقيا، اذ الاحياطي الليبي حوالي٤٠ مليار برميل، وانتاجها اليومي ١.٦مليون برميل، في حين بلغ احياط الجزائر ما يقارب ١٢.٤ مليار برميل، وإنتاجها اليومي١.٣ مليون برميل، اما مصر فتنتج ٧٠٠ ألف برميل يوميًّا، زبمقدار احتياطي ٢.٧ مليار برميل[٦٢].

المطلب الثاني: ألاهمية الاستراتيجية للنفط الأفريقي .

يعد النفط احد اهم مصادر الطاقة التي تتنافس عليها دول العالم منذ ان اكتشف اول مرة وحتى المستقبل لذلك سعت الصين لتامين النفط ضمن ظروف وشروط تدعم النمو والازدهار الاقتصادي الصيني، وأصبح الاستهلاك الصيني من مصادر الطاقة (النفط والغاز) في تزايد مستمر. والتي تتناسب بشكل طردي مع اهمية المنطقة بسبب[٦٣]:

- ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة.
- السياسات المتبعة لتامين الطاقة من قبل القوى الكبرى اذ تعد من أولويات امنها القومي.

---

[٥٩] خالد حنفي علي، موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص٢٠٧.

[60] http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm OPEC Share of World Crude Oil Reserves

[61] See: John Deutch, National Security Consequences of U.S OilDependency, Council On Foreign Relations, Oct.2006. pp36.

[٦٢] نادية عبد الفتاح، تكالب القوى الكبرى على النفط والغاز في إفريقيا ،التقرير الاستراتيجي الإفريقي٢٠١٧ ـــــ ٢٠١٨ م، مركز البحوث الإفريقية،جامعة القاهرة، .ص ١١٦.

[٦٣] خالد عبد الحميد، المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٦٠ ، أبريل ٢٠٠٨، ص٤٨.

والنفط في القارة الافريقية يتمتع بمزايا وخصائص ضاعف من اهميته في السياسة الدولية والسياسية الخارجية الصينية وذلك للاسباب الاتية[٦٤]

١. جودته العالية قياسا بالنفط في منطقة الشرق الاوسط لاحتوائه نسب ضئيلة من الشوائب ولاسيما الكبريت.

٢. قربه من السوق الاستهلاكية الاوربية والامريكية، مما يسهل نقله ويقلل من التكاليف.

٣. اغلب الدول الأفريقية المنتجة للنفط، ماعدا (نيجيريا، الجزائر، ليبيا) تتمتع بحرية الانتاج لعدم انظمامها الى منظمة اوبك.

٤. نسبة الاستهلاك النفطي في افريقيا قليلة بما يساعد على تصدير نسب كبيرة من فائض حاجتها.

وتشير التقارير الحديثة الى ان هنالك ارتفاع في نسبة الاستهلاك العالمي للنفط تبدا مع العام ٢٠٢٠، الامر الذي يؤدي الى زيادة في تنافس الدول على مصادر الطاقة ومن بينها افريقيا بما تحتويه من ثروات طبيعية تقدر بحوالي ٨% من الاحتياط النفطي العالمي[٦٥].

نستنتج مما سبق ان هنالك مزاحمة على القارة الأفريقية وعلى مصادر الطاقة فيها لاسيما النفط بين القوى العالمية المختلفة وباساليب واستراتيجيات تختلف من دولة الى اخرى. الامر الذي يشكل تحديات كبيرة امام الاستراتيجية الصينية في أفريقيا، وان مستقبل الطاقة في افريقيا يرتبط بسياسات الدول المتنافسة والنهج الذي تنتهجه مع بعضها او مع القارة الافريقية التي ظلت مهمشة طيلة مرحلة الاستعمار القديم وحتى الان، فالاطراف التي تحقق مصالحها دون النظر الى مصالح القارة ومشاكلها التي خلفها الاستعمار، وقد تكون الصين الطرف الاكثر قبولا من بين المتنافسين في القارة لكون سياساتها أكثر اعتدالا حسب وجهة النظر الأفريقية بسبب سياساتها الاقتصادية التي كانت خالية من أي شروط تلزم الدول الأفريقية.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الطاقوية الصينية في افريقيا

انشغلت القيادة الصينية بالبحث عن وسيلة لتحييد نفسها عن (الرادار الأمريكي) لاسيما في المدة بين حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) وحرب يوغسلافيا (١٩٩٩) ، وتوصل الصينيون فيما بعد على أثر الحرب التي شنتها أميركا على أفغانستان عام (٢٠٠١) والعراق عام (٢٠٠٣) إلى مفهوم الصعود السلمي في الاستراتيجية الصينية [٦٦].

ظهرت نظرية الصعود السلمي في الاستراتيجية الطاقوية الصينية في العام (٢٠٠٣) وصاغها آنذاك الإستراتيجي الصيني المستشار السياسي " زينغ بيجيان " الذي ورد اسمه في المرتبة (٤٤) في

[٦٤] حمدي عبد الرحيم، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل؟، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٩.

[٦٥] خالد عبد الحميد، ،النفط في إفريقيا محور متجدد في اهتمامات السياسة الأمريكية ، منشور على الرابط https://www.arab48.com/

[٦٦] علي حسن باكير ، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية ، نيسان ٢٠١١، شبكة الجزيرة للأنترنيت على الموقع : www.ALjazeera.net .

قائمة أفضل (١٠٠) مفكر عالمي التي أصدرتها مجلة (Foreign Policy) في كانون الأول ٢٠١٠ [٦٧].

وحاول " زينغ بيجيان " من خلال طرحه لهذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي بصورة عامة والمجتمع الافريقي خاصة بأن الاستراتيجية الطاقوية الصينية تتبنى مشروع الصعود السلمي ضمن هيكل النظام الدولي ولا تهدد أمن أي دولة في العالم ، ثم عاد استعمال المصطلح نفسه من قبل كل من الأمـــين العام للحزب الشيوعي الصيـــني "هو جين تاو" ونائبه رئيس الوزراء " وين جياباو " في عام ٢٠٠٤ عندما قدموا مقترحين لمفهوم الصعود السلمي(وهو مكوناً رسمياً من مكونات الاستراتيجية الطاقوية الصينية وذلك في مناسبات عدة لعلَّ أبرزها دورة المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في آذار /٢٠٠٤ ، إذ اقترح تطبيق مفهوم الصعود السلمي في الاستراتيجية الطاقوية الصينية شرط الإشارة إلى عناصر رئيسة هي [٦٨]:

- ان تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية .
- الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري ضمانا لتحقيق هذا الهدف .
- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها.
- الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم " الصعود السلمي " سيتطلب أجيالاً متعددة وسنين عديدة .
- السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أُخرى للخطر كما لن ينجز على حساب أي امة.

وعليه نجد ان هذا التوجه سيتطور مع الزمن بسبب الاسس المنطقية الإستراتيجية المتغيرة من جانب، وبسبب الظروف الجديدة التي تواجهها الصين مع توسع وتجذر ارتباطاتها بالقارة من جانب اخر، وانَ الصين بعد الحرب الباردة أصبحت أقل عدوانية في نظرتها، فالتصريحات الصينية الرئيسية التي أعلنت فيها عن نواياها الحقيقية سرعان ما تحولت الى تطبيقات عملية على ارض الواقع في المجال الاقتصادي، وستحدد العلاقات الصينية–الأفريقية مستقبلا وان هذه التطبيقات اخذت مدياتها المرجوة، كما أن الاستراتيجية الصينية تهدف إلى تدعيم المكانة القومية بتحسين وتنويع العلاقات الخارجية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة مع دول افريقيا. رغبةً منها في تأكيد مبدأ الصعود السلمي للصين حتى بات من الممكن القول ان التجارب الاقتصادية والتعاونية التي قام بها الأفارقة والصينيون على الأرض، فسلوك آلاف رجال الأعمال الذين استقروا في القارة وسلوكيات المجتمعات

[67] See: Chass Freeman, China Interest in Central Asia and Their Historical roots. In China's Emergence in Centeral Asia's Security Diplomatic and Economic Interests in Csis Forum, 5 March , 2003, http://www. csis.org.

[68] See: Dr. Dmitri Trenine , The Different Sources In Stability in Control Asia and The Effect or having on Chain's Foreign's Policy , in China Emergence in Central Asia Security, http:// www.csis.org .

الأفريقية التي يعيشون ويعملون فيها ستكون هامة بقدر الدبلوماسية والامتيازات المقدمة على مستوى الحكومات، وبهذا فان حدود العلاقة ستوضع بطرق تحدد على المدى الطويل نجاح او فشل المبادرات الصينية في أفريقيا.

الخاتمة:

افرزت نهاية الحرب الباردة تحولاً في مفهوم الاستراتيجية ومدياتها واساليبها، فالاستراتيجية الصينية ازاء القارة الافريقية تنطلق من البعد الإقتصادي الي أصبح هدفا تسعى من خلاله الصين للبروز كقوة عالمية في النظام الدولي وهذا من منطلق إقتصادي، اذ تمتلك أفريقيا مقومات تتمثل في الموارد و الثروات الطبيعية جعلتها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للسياسات العالمية، فأضحت أفريقيا تشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات. كما وتعد المكانة التي تحتلها أفريقيا في الاستراتيجية الصينية، مرتبطة في المقام الأول بالجانب الإقتصادي فالدور الذي تلعبه الصين في زيادة و تنامي نفوذها الإقتصادي والبروز في الساحة الدولية ، جعلتها تنطلق من منطلق تحقيق علاقات إقتصادية صينية أفريقية، وتمثل تلك العلاقات دافعاً لزيادة الاعتماد المتبادل الذي سيحقق مصلحة كلا الطرفين بطبيعة تفاعلية.

وتشكل التجربة التنموية الصينية والاصلاحات الاقتصادية عاملين مهمين في زيادة قوة الصين و تعاظم دورها في مختلف القطاعات و التوجه نحو الخارج لتحقيق مكانة في الساحة الدولية، اذ تتبنى الصين في سياستها الخارجية القوة الناعمة التي تتحقق بوجود مبادلات تجارية وثقافية تكتسب من خلالها طابع المرونة و بعيدا عن السياسات القسرية و التهديد باستخدام القوة التي تركز عليها الدول الغربية. كما وتسعى الاستراتيجية الصينية من خلال توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية للتموقع الاقتصادي و كشريك تجاري، في ظل المنافسة التي تواجهها من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، على اعتبار ان المنافسين يسعون الى استغلال مصادر النفط و التموقع في القارة الأفريقية.

وتعد أهداف السياسة الخارجية الصينية في أفريقيا محرك أساسي لتأمين مصادر النفط وسياسة تنويع المعادن و البحث عن السوق زيادة الى كسب التأييد الدبلوماسي للدول الأفريقية في عدة قضايا في المحافل الدولية. كما إستفادت الصين من الدعم الدبلوماسي لمجموعة من الدول الأفريقية في المحافل الدولية، نجدها في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة ، كما أن طموحات الصين في نظام متعدد الأقطاب و تكون هي أحد أقطابه جعلها تتوجه نحو القارة الأفريقية باعتبارها من أهم مناطق نفوذ الدول الغربية،اذ تشكل الاستثمارات الصينية في أفريقيا و المبادلات التجارية مظهر لزيادة دعم العلاقات بين الطرفين، ما يحقق المصلحة و المنفعة المتبادلة.